## عناصر نظم الانتخابات الديمقراطية

تعتمد سلامة الديمقراطيات – أي كان نوعها ومكانتها – على تفصيل فني بسيط: **هو حق الانتخاب.** عدا ذلك فإن كل أمر آخر ثانوي" (أورتيجا ي جاسيت)

تجري الانتخابات في كل مكان، فهي لا تقتصر فقط على السياسة، ولكنها توجد تقريباً في كل مجالات المجتمع – في الرياضة، والغناء، والاقتصاد. ولكن ما هي أهميتها؟ إن الانتخابات هي تصويت على شخصية مُرشحة للانتخاب، أي أنها أداة للاختيار. قد تتفاوت الآراء على مدى ملائمة المرشح حتى بعد تبادل الجدل عن المميزات والعيوب لكل حالة على حدة، ولا تعارض الانتخابات وجود المناقشات، ولكنها تُمكن من الوصول إلى قرار من خلال إجراء عملية اقتراع في وقت محدد، وترك أخذ القرار للأغلبية لمن سيفوز ومن سيخسر. ربما يبدو للأقلية على الأخص أن وقت أخذ القرار والقرار نفسه تعسفي أو غير مسبب، ولكن في وجود التعددية لمواقف مختلفة، فإن الأغلبية تمثل معياراً عادلاً تنقل الجدل إلى قرار – على شرط أنه من الممكن أن تحول الأقلية إلى الأغلبية فيما بعد.

من هنا، فإن للانتخابات مكانة خاصة في العصر الحديث، الذي أصبح فيه الحق يأتي قبل الأولوية وقبل الامتياز: وبالتالي يتم الاختيار – أو التصويت – على أساس المساواة بين كل المواطنين. صحيح أنه من الممكن أن تميز الاختلافات الاجتماعية مرشحاً ما وتظلم آخر، ولكن لا يوجد بديل عن الانتخابات التي لا تضع فوارق بسبب الأصل أو المنشأ، والتي تظهر من خلالها ملائمة وكفاءة المرشح عن طريق المنافسة. هذه العلاقة الوثيقة ما بين الأرقام والانتخابات – والتي تُمكن من "قياس" النجاح – ذات معنى وأهمية خاصة للديمقراطيات؛ فإذا أردنا تقرير المصير السياسي لشعب ما، يعتمد هذا في المقام الأول على تبادل القوى ما بين الأغلبية والأقليات، وبالتالي فإن المحور الأساسي هو ما إذا ما كانت القوة السياسية موزعة بطريقة سليمة وكيفية توزيعها – وذلك من خلال الانتخابات بطريقة سلمية بعد كفاح قد كان مريراً للحصول على كل صوت محتمل أثناء الحملة الانتخابية. قد يكون – بل يجب أن يكون – للانتخابات تأثير سلمي ويتصف بالمصالحة، ولذلك فإن الإجماع على قواعد حق الانتخاب مقوم أساسي لنجاح التفاعل الديمقراطي ما بين الأغلبية والأقلية. ويمكن لقاعدة فنية صغيرة أن تمنع أقلية اليوم من الحصول على فرصة عادلة لتصبح أغلبية الغد. وتعيش كل حكومة ديمقراطية على هذه الفرصة، وإن اختلف الأمر عن ذلك فلا تستحق هذه الصفة (أي صفة الديمقراطية)، ويجب فهم جملة أورتيجا ي جاسيت التي كتبت كشعار في صدارة هذا المقال في هذا الإطار،[1] فهذا الشعار يوجه الاهتمام نحو تفاصيل حق الانتخاب.

تتكون نظم الانتخاب من عناصر مختلفة – وكل عنصر يعطي صفة خاصة جداً للنظام. هذا المقال يبغي في المقام الأول عرض نظرة عامة عن العناصر الأساسية التي يمكن إيجادها في كل نظم الانتخابات، كما يعرض تصنيف النظم المختلفة، ويقدم بعض الأمثلة لها لإظهار تنوع التوليفات الممكنة. يتبع هذا العرض

---

[1] أورتيجا ي جاسيت، من كتابه "ثورة الشعوب"، هاسبورج ١٩٥٦، ص ١١٧.

مناقشة قصيرة عن المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم نظم الانتخاب. بالنظر إلى قيمة الانتخابات التأسيسية – كما نتوقعها لمصر – فسيتم في النهاية إبراز صورة النظم الانتخابية التي نجحت وأثبتت كفاءتها أثناء آخر موجة لتحول الديمقراطي في وسط وشرق أوروبا. لكن لا يمكن فصل هذه المسائل التجريبية تماماً عن المقدمات المعيارية التي تتعلق بأخذ القرار لنظام حكومي ديمقراطي، يجب أولاً توضيح هذه المقدمات، وذلك من خلال الرجوع إلى مبادئ قانون الانتخاب – والتي تم الاعتراف بها إلى حد كبير دولياً – وإلى الأهمية الأساسية لنظم الانتخاب في إطار أحكام ديمقراطية.

**١) مقومات وشروط ومهام الانتخابات:**

على عكس أنماط الحكم الديكتاتورية، فإن الانتخابات في النظم الديمقراطية ليست أداة أو وسيلة فقط لتأييد النُخبة السياسية – وكما جرت العادة تكون نتائج الانتخابات عندئذ فوق الـ ٩٠% لصالح القيادة الحالية – وإنما تكون أداة لتعيين الفاعلين السياسيين، أي أداة للاختيار مابين مرشحين مختلفين لأحزاب متباينة.

ترتبط بهذه المهمة الأساسية ثلاثة شروط ذات أهمية خاصة لشرعية أي ديمقراطية تمثيلية:

أولاً، يُشترط وجود إجراءات منظمة لعملية الانتخابات، وهنا يجب مراعاة بعض القواعد والمعايير الأساسية، التي يكون من شأنها منع إجراء الانتخابات بطريقة غير عادلة. ففي المجتمعات الحديثة تُحدد هذه القواعد والمعايير من خلال القانون، وتسري نفس القواعد على الكل، وبالتالي فإن الانتخابات في الديمقراطيات النموذجية تعتمد على *دولة قانون* فعلية، وهذا هو الأساس الوحيد لصحة نتائج الانتخابات التي يستطيع أن يثق فيها المواطن.

ثانياً، قبول نتائج الانتخابات يعتمد على حد *أدنى لقناعة أساسية مشتركة* في المجتمع، تجعل المواطن يثق في أن الأغلبية لا تفرض رغبتها دون رعاية لحقوق الأقليات – مع كل الاختلافات التي قد تكون بينهما. ومن هنا فإن العامل الحاسم لأي ديمقراطية فعلية تعتمد على الانتخابات هو أن تكون هناك فرصة حقيقية لتبادل السلطة، وأن أقلية اليوم قد تصبح أغلبية الغد.

ثالثاً، الانتخابات (وكما هو الحال أيضاً بالنسبة للاستفتاءات) تعتبر تعبيراً عن مبدأ رأي الأغلبية، ويجب لمنع خطر نشوء حكم استبدادي وجود إجراءات لحماية الأقليات في التشريعات الحديثة التي تشمل في المقام الأول على حقوق أساسية وإنسانية قابلة للشكوى أمام المحكمة (الدستورية)، بالإضافة إلى تقسيم (فيدرالي) للحكومة القومية، يترك للمناطق (الولايات/المحافظات) مساحة للحكم الذاتي.[٢]

على ضوء هذه الشروط والمقومات تكون للانتخابات مهام مركزية:

أولاً، تمنح الانتخابات الشرعية لنائب البرلمان والوزراء لممارسة السلطة السياسية، ويجب أن يخول ويوكل كل من يقوم بمهام عامة وله صلاحيات في الدولة بهذا العمل، على أن يرجع هذا التخويل إلى عملية انتخاب ديمقراطية، ويمكن وصف هذه العلاقة على أنها: "السلسلة التشريعية الديمقراطية"،[٣] ونود هنا تقديم مثالاً يستند على أحكام القانون الألماني الأساسي، الذي ينص على ما يلي: "ينتخب الشعب

---

[٢] تفصيل عن محتوى الديمقراطية الفعلية: ولفجانج ميركل / يورجن بوله، ديمقراطيات معيبة، جزءان، ويسبادن ٢٠٠٣.

[٣] ايرنست ولفجانج بوكينفورده: الديمقراطية كمبدأ التشريع (المادة ٢٤) في: يوسف ايزنزي و باول كيرشهوف: دليل لقانون الدولة بجمهورية المانيا الاتحادية ، كتاب رقم ٢، الإصدار الثالث، هايدلبيرج ٢٠٠٤ ، ١١ ـ ٣٥.

ممثليه في البرلمان، وينتخب البرلمان المستشار الفيدرالي، وعلى اقتراح المستشار يتم تعيين أو عزل الوزراء المتخصصين، ويتحمل الوزراء المتخصصون المسئولية السياسية لحقيبتهم أمام المستشار ويتخذون القرارات الخاصة بالأفراد في الوزارات الفيدرالية، وتقوم الوزارات الفيدرالية بالرقابة القانونية على البنية التحتية الإدارية، وتصدر الإدارة القرارات السيادية التي يخضع لها المواطنون".

ثانياً، ترتبط القوة السياسية في دولة القانون بالتشريع والقانون، كما أن القوة السياسية محددة المدة في النظام الديمقراطي. وبالتالي لا تخدم الانتخابات فقط توزيع القوى، وإنما أيضاً للحد من السلطة المطلقة، وهذا يُطبق على وجه الخصوص على النواب والمناصب السياسية العليا – التي يتنافس شاغلوها في انتخابات عامة – سواء كانت انتخابات جديدة أو إعادة الانتخاب. كما يحفز تحديد الوقت لممارسة السلطة السياسية كل سياسي – يريد إعادة الترشيح والانتخاب – الحفاظ على "ناخبيه"، وجعل مطالبهم ضمن مطالبه الشخصية. أو بتعبير آخر، فإن مهمة الانتخابات هي أيضاً الحفاظ على سياسة "تتفاعل مع وتلبي" مطالب الناخبين.

ثالثاً، فإن الانتخابات في نظام ديمقراطي فعال تخدم التفاعل والتبادل ما بين الأغلبية والأقلية، وبالتالي تخلق المقومات اللازمة للتعددية وتبادل مختلف الاهتمامات، وتشجع المنافسة على تبني المناهج السياسية الأفضل.

تختلف أهمية كل مهمة وفقاً لمدى تطبيق الديمقراطية في كل بلد. في الحالة المثلى يمكن التمييز بين نموذجين للديمقراطية: في الديمقراطية "التنافسية" (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، تخدم الانتخابات في المقام الأول توزيع السلطة لوقت محدد، وتبادل وتفاعل الأغلبية والأقلية. أما في الديمقراطية "التوافقية" (مثل سويسرا)، فتكون المهام التي شأنها إعطاء الشرعية للسلطة السياسية، والتي تحددها في نفس الوقت، ذات أهمية أكبر. ولكن في كل الديمقراطيات يجب أن تتواءم الانتخابات مع معايير محددة، والمسماة بمبادئ حق الانتخاب. عندما ننظر إلى التاريخ نجد أن هذه المبادئ تطورت من مطلب أساسي، هو: "رجل واحد – صوت واحد": أي أن جميع المواطنين (*انتخاب عام*) لهم نفس حق التصويت (*الانتخاب المتساوي*). أضيفت إلى هذه المبادئ مبادئ الانتخاب *الحر و المباشر و السري*. تمثل هذه المبادئ الانتخابية المعيار الدقيق لتنفيذ الانتخابات، فهذه المعايير تُعد من الأساسيات لمراقبي الانتخابات – كالاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD – التي تكون مهمتها إخطار الرأي العام داخل وخارج البلد – التي يتم فيها الانتخابات – عن طبيعة عملية الانتخاب من حيث السمة الديمقراطية.[4]

١. تكون الانتخابات عامة عندما يُسمح لكل المواطنين البالغين بالتصويت، وهذا هو المقوم الأساسي للتحدث عن "إرادة" الشعب بصدق، وينتج عن تقييد الحق العام للانتخاب أن نتيجة الانتخاب لا تعكس إلا إرادة مجموعة معينة.

٢. لا يقيد حق الانتخاب العام فقط من خلال استبعاد مجموعة معينة من المواطنين، وإنما أيضاً من خلال المعاملة المتباينة للأصوات؛ فإن لم تمتلك الأصوات نفس القيمة العددية، ولكن قد يُعد صوت له ضعف وزن صوت آخر، فيعني هذا انتهاك لمبدأ *الانتخاب المتساوي*.[5]

---

[4] دليل مراقبة الانتخابات OSCE/ODIHR - ٢٠١٠، دليل لمراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي – ٢٠٠٨ – و قارن أيضاً بيان الأمم المتحدة لمراقبي الانتخابات الدوليين و أسلوب التنفيذ – أكتوبر ٢٠٠٥.

[5] مثال على هذا من صفحات تاريخ دولة بروسيا الألمانية، حينما كان يُطبق نظام الانتخاب بثلاثة قيم مختلفة للأصوات، طبقاً لدرجة شريحة الضرائب المدفوعة.

٣. تفقد الانتخابات معناها في البلاد التي ليس بها انتخابات حرة، أي أن الناخب لا يستطيع أن يختار ما بين بدائل حقيقية. فتكون هذه انتخابات دون فرصة حقيقية لتداول السلطة، لذلك يجب أن تتصف الانتخابات دائماً بالتنافسية.[1]

٤. إن لم تكن الانتخابات سرية فيمكن أن يضطر الناخب إلى وضع علامته على مربع غير الذي كان سيختاره إن كان غير مراقباً. فمثلاً في ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، استغنى عدد من الناخبين عن شطب بعض المرشحين من قائمة الانتخاب أو استخدام كابينة الانتخاب (والتي لم تُستخدم في معظم الأحيان) لتفادي اضطهاد محتمل فيما بعد.

٥. تؤدي الانتخابات *المباشرة* إلى عملية انتخاب ذات شفافية، إذا تم انتخاب المرشح مباشرة من الناخب، فتكون رغبة الناخب مضمونة، والفيصل هو نتيجة الانتخاب.

**٢. مكونات و مقومات نظم الانتخاب:**

تتكون نظم الانتخاب في الأساس من ٥ مقومات: قاعدة أخذ القرار، وحساب الأصوات، وتقسيم دوائر الانتخاب، والترشح للانتخابات، وإعطاء الصوت، ويمكن جمع هذه المكونات بطرق مختلفة تماماً. عادة ما تُحدد قاعدة أخذ القرار صفة النظام الانتخابي *لارتباط* القرار السياسي به، أي هل يخدم حق الانتخاب تكوين أغلبية وطيدة مستقرة في المقام الأول، أم يخدم التمثيل الشامل للشعب؟ ويمكن تخفيف هذا التوجه الأساسي، بل يمكن توجيهه إلى الاتجاه العكسي، وذلك من خلال المقومات والمكونات الأخرى التي تُكمل قاعدة أخذ القرار.

**قاعدة أخذ القرار:**

يمكن تقسيم نظم الانتخاب إلى نوعين أساسيين: الانتخاب بالأغلبية (التمثيل بالأغلبية) والانتخاب النسبي (التمثيل النسبي). معيار التمييز بينهما هو قاعدة أخذ القرار، وهي القاعدة التي يتم وفقاً لها توزيع المقاعد. في حالة الانتخاب بالأغلبية، يكون مبدأ قاعدة أخذ القرار بسيط للغاية: المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات هو الذي سيحصل أيضاً على المقعد، ولكن في حالة الانتخاب النسبي يتم تحويل نسبة الأصوات التي تم الحصول عليها إلى نسبة مماثلة من المقاعد. أي في حالة الانتخاب النسبي المجرد تمثل ١٠% من الأصوات حوالي ١٠% من إجمالي المقاعد التي ستُوزع. الفرق ما بين تأثير النظامين كبير: في حالة الانتخاب بالأغلبية لا يُعتد إلا بأصوات الفائزين، في حين أن الفكرة الأساسية في الانتخاب النسبي هي أن كل الأصوات لها نفس قيمة النجاح.

يمكن تقسيم الانتخاب بالأغلبية إلى النوع النسبي والنوع المطلق. تتطلب اقتضاء الأغلبية النسبية من المرشح أن يستطيع فقط أن يحصل على عدد أصوات أكثر، أما الأغلبية المطلقة فتطلب نسبة تزيد عن ٥٠% من الأصوات للحصول على المقعد. أثبت التطبيق أن مطلب الأغلبية المطلقة في الجولة الانتخابية الأولى كثيراً ما يكون عائقاً لا يمكن التغلب عليه. لذلك تكون جولة انتخابية ثانية –على الأقل– ضرورية: إذا سُمح فقط للمرشحين الاثنين اللذين حصلا على أكثر الأصوات بالدخول إلى الجولة الثانية فتتحدث عن الانتخاب بالأغلبية

[1] لارن ديتر نوفن: حق الانتخاب و نظم الأحزاب، الإصدار الثالث، ٢٠٠٠، ص ٢٨ – ٣٢.

"الجرماني"، لأن هذا الشكل من الانتخاب تم تطبيقه لأول مرة في الإمبراطورية الألمانية، والتي انبثقت من الإتحاد الألماني الشمالي. أما إذا تم السماح لأكثر من مرشحين اثنين بالدخول إلى الجولة الانتخابية الثانية، والتي يكفي لها الأغلبية النسبية للحصول على المقعد، فنتحدث هنا عن النوع "الروماني" لحق الانتخاب بالأغلبية المطلقة، ونجد هذا النوع من الانتخاب خاصة في فرنسا.

على عكس نظم الانتخاب بالأغلبية – والتي تتصف عادة بأن عدد المقاعد مساوٍ لعدد الدوائر الانتخابية التي يخرج منها الفائز للحصول على "مقعده" في البرلمان – فإن نظام الانتخاب النسبي يتطلب أولاً تحديد إجراء توزيع نسب الأصوات على المقاعد. هنا نستطيع أن نفرق ما بين النمط المطلق، والنمط المعدل للانتخاب النسبي. فهدف الانتخاب النسبي المطلق هو التطبيق الدقيق بقدر المستطاع لنسب الأصوات وتوزيعها على عدد المقاعد (انظر موضوع عملية حساب الأصوات فيما يلي)، وهذا النموذج من الانتخاب نابع من المطلب لتمثيل برلماني شامل للمجموعات الاجتماعية المختلفة (تطبيق أمثل للنموذج النسبي)، أما النموذج المعدل للانتخاب النسبي، فيعلق تطبيق توزيع الأصوات على المقاعد على شروط محددة، كثيراً ما يستخدم "حاجز انتخابي"، بمعنى أن يُطلب من الأحزاب الحصول على حد أدنى من الأصوات – في ألمانيا مثلاً يكون هذا الحد ٥% من الأصوات على المستوى الفيدرالي، وفي أسبانيا ٣% في دائرة الانتخاب – قبل أن يُسمح لهم بالحصول على مقاعد.

عملية حساب الأصوات:

تستخدم حتى اليوم عدة أنظمة لحساب الأصوات في نموذج الانتخاب النسبي لتحويل الأصوات التي تم الحصول عليها إلى مقاعد، ولم يفرض نظام أو أسلوب ما – مقبول من الجميع – نفسه بعد في الإجراءات المختلفة للحساب. يتم التمييز هنا ما بين عمليات القسمة من جهة وعملية حساب الحصة الانتخابية مع توزيع المقاعد المتبقية وفقاً لقاعدة المتبقي الأكبر من جهة أخرى. يختصر الإيجاز التالي على عرض نظم الحساب الحالية للأصوات التي تُستخدم في ألمانيا، بالإضافة إلى عرض مميزاتها وعيوبها.

١) أبسط أسلوب لحساب الأصوات هو الإجراء الملقب "بالإجراء التلقائي"، وكان هذا هو أول إجراء مطبق في ألمانيا بعد إدخال الانتخاب النسبي بها في عام ١٩١٩. وفقاً لهذا الأسلوب يحصل كل حزب على مقعد طالما حصل على عدد أصوات مساوٍ لحصة انتخابية، فمثلاً في جمهورية فايمار، كانت الحصة الانتخابية ٦٠ ألف صوت للمقعد. إذا أبقي هذا العدد ثابتاً فسيكون حجم البرلمان في حالة الإجراء التلقائي متغيراً، لارتباطه ارتباطاً وثيقاً بعدد الناخبين ومدى مشاركتهم، وبالتالي زاد عدد مقاعد البرلمان الألماني (الرايخستاج) في حقبة جمهورية فايمار من ٤٦٦ مقعد في عام ١٩٢٠ إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مقعد في الثلاثينات من القرن الماضي. ولكن إذا أبقى عدد المقاعد في البرلمان ثابتاً، فتواجه هنا مشكلة الحساب الدقيق – أو العدالة السياسية – لحساب وتوزيع الأصوات على المقاعد. نذكر هنا مثالاً على ذلك: في حالة عدد ١٠٠ مقعد برلماني ثابت، ونتيجة أصوات لحزب ما تبلغ ٣٣،٣% فيطرح السؤال نفسه إذا كانت كتلتهم الحزبية تحصل على ٣٣ أم ٣٤ مقعد، ويكون أول إجراء لحل هذه المشكلة هو إجراء حساب الحد الأقصى للعدد والقسمة، الذي يتم تطبيقه مثلاً في اسبانيا حيث يتم قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب المعني على قوائم المقسوم.

٢) هناك وسيلة معروفة أخرى كانت تُطبق في ألمانيا حتى عام ١٩٨٥، وتُدعى "إجراء دهوندت d'Hondt"، والتي تستخدم القسمة على ١، و٢، و٣ ..إلخ، وخارج القسمة الأعلى الناتج من القسمة هو الذي يحصل على مقعد. لتوضيح هذا نورد المثال التالي: لنفترض وجود ١٠ مرشحين للانتخاب في دائرة انتخابية، من ١٠٠٠ صوت انتخابي يكون عدد ٤٢٥ صوت من نصيب الحزب أ، و٣١٠ صوت لحزب ب، و١٤٥ لحزب ج، و١٢٠ صوت لحزب د. الرقم الذي ما بين القوسين في الجدول التالي (جدول رقم ١) يعبر عن ترتيب المقاعد الموزعة: يحصل الحزب أ على إجمالي ٥ مقاعد، والحزب ب على ٣ مقاعد، والحزب ج والحزب د كل منهما على مقعد واحد.

الجدول رقم ١:

مثال على العملية الحسابية وفقاً لأسلوب d'Hondt

| قائمة القواسم | الحزب أ | الحزب ب | الحزب ج | الحزب د |
|---|---|---|---|---|
| ١ | (١) ٤٢٥ | (٢) ٣١٠ | (٥) ١٤٥ | (٧) ١٢٠ |
| ٢ | (٣) ٢١٢ | (٤) ١٥٥ | ٧٢ | ٦٠ |
| ٣ | (٦) ١٤١ | (٩) ١٠٣ | ٤٨ | ٤٠ |
| ٤ | (٨) ١٠٦ | ٧٧ | ٣٦ | ٣٠ |
| ٥ | (١٠) ٨٥ | | | |

من المثبت عملاً أن أسلوب d'Hondt يمكن أن يؤدي تحت ظروف معينة إلى ظلم الأحزاب الصغرى (لأنه يخلف أصوات ضائعة لا تحسب عند تحويل الأصوات إلى مقاعد)، وهذا هو السبب لقرار تغيير حساب الأصوات مع انتخابات البرلمان الألماني في عام ١٩٨٧، واستبدال أسلوب الحساب هذا بأسلوب Hare/Niemeyer.

٣) يرجع أسلوب Hare/Niemeyer إلى القانوني الانجليزي توماس هاره وعالم العلوم الرياضية الألماني هورست نيماير، ويكون توزيع المقاعد نتيجة لعدد المقاعد المتاحة (M)، والأصوات التي حصل عليها حزب ما (SP) وعدد الأصوات الصحيحة (S)، من خلال حساب عدد المقاعد (MZ) للحزب المعني، وفقاً للمعادلة التالية:

$$M \times (SP/S) = MZ$$

وإذا تبقت مقاعد، فعادة ما يتم توزيعها وفقاً للمتبقي الأكبر (أي يحصل عليها الحزب الذي لديه أكبر عدد من الأصوات المتبقية)، أي تتم المعاملة هنا وفقاً لأكبر كسر عددي، ولا تختلف الأساليب المختلفة فقط في تقنية حساب الأصوات، ولكن أيضاً في أسلوب تأثيرها، فنجد مثلاً أن أسلوب حساب Hare/Niemeyer مناسباً أكثر للأحزاب الصغيرة عن أسلوب d'Hondt كما هو واضح في الجدول ٢: حزب أ يفقد مقعد لصالح حزب ج، والمقعد الأخير تم توزيعه هنا وفقاً للمتبقي الأكبر.

الجدول رقم ٢: مثال عملية حساب وفقاً لـHare/Niemeyer

| | الأصوات | M x (SP/P) | النتيجة | توزيع المقاعد وفقاً لـ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Hare/Niermeyer | d'Hondt |
| الحزب أ | ٤٢٥ | 10 x (425/1000) | ٤,٢٥ | ٤ | ٥ |
| الحزب ب | ٣١٠ | 10 x (310/1000) | ٣,١٠ | ٣ | ٣ |
| الحزب ج | ١٤٥ | 10 x (145/1000) | ١,٤٥ | ٢ | ١ |
| الحزب د | ١٢٠ | 10 x (130/1000) | ١,٢٠ | ١ | ١ |
| الإجمالي | ١٠٠٠ | | | ١٠ | ١٠ |

٤) يوجد أسلوب آخر، وهو أسلوب القسمة مع معيار تدوير الرقم، والذي طوره هانز شيبرس لتوزيع مقاعد اللجان، وكان الهدف الأساسي منه هو تفادي ظلم الأحزاب الصغيرة أثناء إجراء عملية أسلوب d"Hondt. يشبه الأسلوب في نتيجته أسلوب العالم الرياضي الفرنسي Andre Sainte–Lague في عام ١٩١٢، ولذلك فإن مصطلح Sainte/Lague/Schepers معروف في لغة "البوندستاج" الألماني، ويتم استخدام هذا الأسلوب منذ ٢٠٠٩ في عملية حساب انتخابات البوندستاج. ولا تُحسن هذه العملية الحسابية فقط موقف الأحزاب الصغيرة من حيث توزيع المقاعدK وإنما تتفادى أيضاً التناقضات الحسابية التي قد تحدث عند استعمال أسلوب Hare/Niemeyer.

في حالة تطبيق أسلوب "القسمة" مع معيار تدوير الرقم، فتُقسم كخطوة أولى الأصوات التي حصل عليها حزب ما على قاسم مخصص محدد مسبقاً، وفي الخطوة الثانية يتم تدوير/تقريب رقم خارج القسمة على أن يكون رقم صحيح لمقعد (في حالة إن كان خارج القسمة يساوي ٠,٥ فيتم التحديد من خلال القُرعة)، كما توجد أساليب مختلفة لتحديد القاسم المخصص، ففي ألمانيا يُستخدم أسلوب التكرار، حيث يتم تقدير القاسم كخطوة أولى، وذلك من خلال قسمة العدد الإجمالي للأصوات لكل الأحزاب على رقم المقاعد المتاحة، ويوضح المثالان الآتيان هذا الأسلوب: في جدول ٣ يكون رقم القاسم ١٠٠ في حالة إجمالي ١٠٠٠ صوت و١٠ مقاعد متاحة للتوزيع.

جدول ٣: أول مثال وفقاً للإجراء الحسابي التكراري في حالة أسلوب القسمة مع معيار تدوير ناتج القسمة

| | الأصوات | المنقسم المخصص المعدل | النتيجة | توزيع المقاعد وفقاً لمعيار تدوير الرقم |
|---|---|---|---|---|
| الحزب أ | ٤٢٥ | ١٠٠ | ٤,٢٥ | ٤ |
| الحزب ب | ٣١٠ | ١٠٠ | ٣,١٠ | ٣ |
| الحزب ج | ١٤٥ | ١٠٠ | ١,٤٥ | ١ |
| الحزب د | ١٢٠ | ١٠٠ | ١,٢٠ | ١ |
| الإجمالي | ١٠٠٠ | | | ٩ |

من الواضح هنا أن عدد المقاعد التي تم توزيعها هو ٩ وليس ١٠، ومن ثم يتم تقليل قيمة القاسم خطوة بخطوة حتى يتم التمكن من توزيع الـ ١٠ مقاعد كاملة. في حالة استخدام قاسم قيمته ٩٧,٥، يكون أيضاً عدد

المقاعد الموزعة ٩، ولكن يصبح هذا العدد ١٠ فقط عند استخدام قاسم قيمته ٩٥، كما هو موضح في الجدول رقم ٤.

جدول ٤

| | الأصوات | المنقسم المخصص المعدل | النتيجة | توزيع المقاعد وفقاً لمعيار تدوير الرقم |
|---|---|---|---|---|
| الحزب أ | ٤٢٥ | ٩٥ | ٤,٢٧ | ٤ |
| الحزب ب | ٣١٠ | ٩٥ | ٣,٢٦ | ٣ |
| الحزب ج | ١٤٥ | ٩٥ | ١,٥٣ | ٢ |
| الحزب د | ١٢٠ | ٩٥ | ١,٢٦ | ١ |
| الإجمالي | ١٠٠٠ | | | ١٠ |

### تقسيم الدوائر الانتخابية

يُحدَد تقسيم الدوائر الانتخابية من حيث المبدأ وفقاً لعاملين: أولهما "معيار المتوسط"، بمعنى أن يكون متوسط عدد السكان لكل دائرة انتخاب متساوي تقريباً، وثانيهما الحجم أي عدد المقاعد التي ستُوزع في دائرة الانتخاب. المراد من هذا التقسيم لدوائر الانتخابات وفقاً لهذين العاملين هو تمثيل الناخبين في كل دائرة انتخاب بالتساوي، وعلى هذا يكون التمثيل متساوياً عندما يكون لكل صوت نفس القيمة العددية. للحصول على مفتاح تمثيلي عادل يجب إما السعي إلى أن تكون كل الدوائر الانتخابية بها نفس الكثافة السكانية، أو أن يتم توزيع المقاعد النيابية بالمعادلة ما بين الدوائر الانتخابية وفقاً لحجم وكثافة عدد السكان، ولكن يجب التحقق من عدد السكان في الدوائر الانتخابية بانتظام في النموذجين، وفي حالة تغير الكثافة السكانية – مثلاً نتيجة لانخفاض عدد المواليد أو الهجرة – فيجب ضبط الدائرة على هذا الأساس. هذا الضبط يمكن عمله من خلال إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية أو من خلال ضبط عدد المقاعد النيابية.[٢]

إن عدد المقاعد النيابية التي يمكن الحصول عليها في دائرة انتخابية ما مهمة أيضاً لأسلوب تأثير نظام الانتخابات. إذا كان عدد المقاعد التي يمكن الحصول عليها في دائرة انتخابية لا يزيد عن واحد (دائرة انتخابية أحادية المرشح) فتُقرر الانتخابات بالضرورة من خلال نظام الانتخاب بالأغلبية (المطلقة أو النسبية). إنما في حالة الدوائر الانتخابية المتعددة المرشحين يمكن إجراء الانتخاب وفقاً لقاعدة القرار النسبي. يقدم نظام الانتخاب الأسباني مثالاً على ذلك، فهو يجمع ما بين دوائر انتخابية كبيرة وصغيرة، ولكن القاعدة الأساسية هي أن تأثير النظام النسبي ينخفض كلما صغرت دائرة الانتخاب، ونجد أن الانتخابات في دوائر انتخابية بها مثلاً ثلاثة مرشحين لها نفس صفة نظام انتخاب الأغلبية.

إن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية ليست هدف بحد ذاتها، ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة، وبالتالي بمسألة السلطة. وكثيراً ما نجد أن الفروق "البسيطة" – والتي قد تبدو سطحية – قد تكون مصيرية في

---

[٢] ففي ألمانيا مثلاً، يقرر البرلمان الألماني قانوناً متى يستوجب إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وبالتالي يجب عمل التغيير وفقاً للقانون الفيدرالي للانتخابات، إذا وُجد أن عدد السكان بدائرة انتخابية يختلف بنسبة تزيد عن ٢٥% من المتوسط.

الفوز أو الخسارة. من الأمثلة الطيبة على هذا هو ما يعرف باسم الـ Gerrymandering، وهو رسم حدود الدوائر الانتخابية لخدمة أهداف سياسية. وتعود هذه الإستراتيجية إلى حاكم الولاية الأمريكية ماساشوستس – إيلبريدج جيري – والذي طبق هذه الإستراتيجية بنجاح في أوائل القرن التاسع عشر: وفقاً لموقف نسب الأغلبية يمكن التفكير في إستراتيجيتين للحيلولة دون تحقيق المنافسين فوزاً كبيراً إذا ما كانت لهم بالفعل أغلبية الأصوات التي تضمن لهم ذلك: إما تركيز معقل المنافس السياسي في دائرة واحدة، وبالتالي يفوز بمقعد هذه الدائرة بأغلبية كبيرة، ولكن تكون فرصه منعدمه في الدوائر الانتخابية الأخرى، أو أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث يحصل المرشح صاحب الكتلة التصويتية الأكبر على مقعد في دائرة معقله، في حين تكون أغلبيته في الدائرة الأخرى تكفيه بالكاد للفوز بمقعد. تم تطبيق الإستراتيجيتين في بداية الجمهورية الفرنسية الخامسة لشارل ديجول.

رسم توضيحي رقم ١

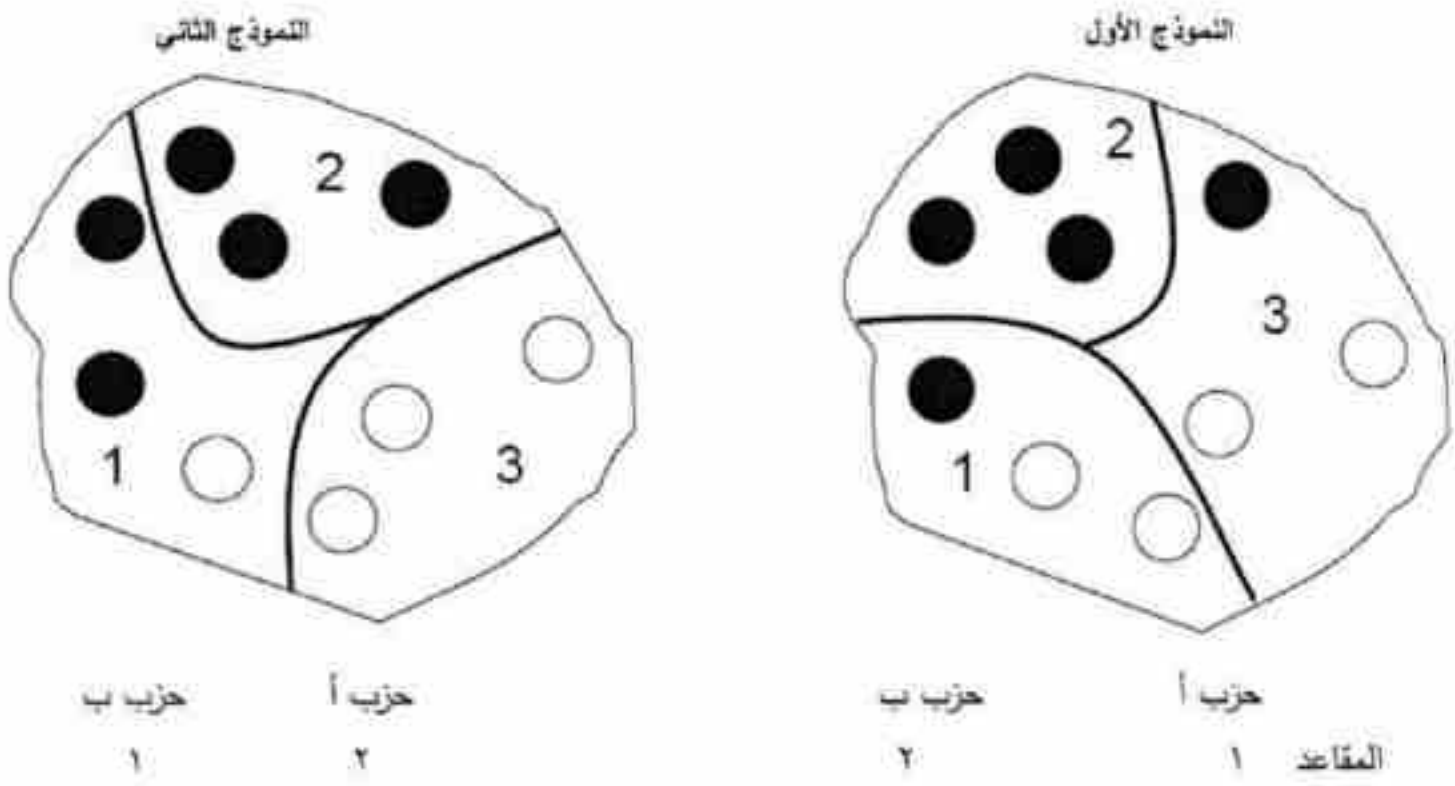


مثال: (أنظر الرسم التوضيحي): توجد ٩ بلديات بنفس الحجم في دائرة واحدة، ويجب انتخاب ثلاثة نواب وفقاً لمبادئ الانتخاب بالأغلبية النسبية في دوائر انتخاب فردية. يتقدم حزبان للانتخاب: حزب أ (أسود) وحزب ب (أبيض). ولحزب أ الأغلبية في ٥ بلديات، بينما لحزب ب الأغلبية في ٤ بلديات. إن وددنا الآن تقسيم التسع بلديات لثلاثة دوائر انتخابية، فأمامنا عدة احتمالات. الرسم التوضيحي السابق يوضح إمكانيتين: في النموذج الأول يفوز حزب أ فقط بدائرة انتخابية واحدة، بينما يفوز حزب ب بدائرتين رغم أن حزب أ فاز بإجمالي عدد أصوات أكثر. يكون هذا ممكناً لأن في الدائرة الانتخابية ٢ قام حزب أ بجمع ٣ بلديات، في حين أن حزب ب فاز في الدوائر الانتخابية ٢ و٣ بأغلبية بسيطة فقط. أما في النموذج الثاني، فحزب أ سيفوز بدائرتين من الدوائر الانتخابية الثلاثة، إذن فإن الحزبين سيفضلان حدود مختلفة للدوائر الانتخابية إذا كان القرار متروك لهما، بفعل أن إزاحة حدود الدوائر الانتخابية يمكن أن يميز أحزاب محددة ويؤثر على نتيجة الانتخاب.

يمكن أيضاً أن يؤدي عدم إعادة التقسيم إلى حدوث ظلم، فمثلاً لم يتم تغيير حدود الدوائر الانتخابية في زمن الإمبراطورية الألمانية في الفترة من ١٨٩١ حتى ١٩١٨ وكانت النتيجة أن عدد الناخبين – ممن لهم حق الانتخاب – لكل مقعد كان يتراوح ما بين ١٨٨٠٠ و٢٢٠٠٠٠ صوت، والسبب لهذا يرجع إلى زيادة عدد السكان في المدن في إطار حقبة تطور التصنيع، حيثما انخفض عدد السكان في المناطق الريفية، وبالتالي تأثرت فرص انتخاب الحزب الديمقراطي الاشتراكي سلباً لأن الحزب كان مدعماً في المقام الأول من قبل العمال في المدن، حيث احتاج نواب هذا الحزب – مقارنة بقوى حزب المحافظين الذين كان يتم انتخابهم غالباً من سكان المناطق الريفية – إلى عدد أصوات أكثر بكثير. من هنا، فتعتبر اليوم اللجان المستقلة للتحقق من حجم دائرة الانتخاب من ضمن معايير النموذج الديمقراطي.

**الترشح للانتخابات**

المعيار الفاصل هنا هو إما أن يكون الترشيح لمرشح واحد – غالباً ما يكون قد رُشح من الحزب – لخوض الانتخابات، أم طرح قوائم بأسماء عدد من المرشحين. في حالة الترشيح الأحادي، تلعب الشخصية دوراً هاماً، في حين أن الانتماء الحزبي هو المهم في حالة قائمة المرشحين. في حالة اختيار قائمة بأسماء المرشحين، من المهم التمييز بين ٣ نظم: في حالة قائمة "مغلقة"، لا يستطيع الناخب إلا أن يقوم بالتصويت للقائمة بأكملها كوحدة واحدة (ألمانيا)، أما القائمة "المفتوحة" فتعطي للناخب الفرصة بأن يقرر من هي الشخصية التي ستمثل الحزب المعني على أن يقوم بعمل علامة على المرشح المفضل عنده في القائمة المعدة من قبل الحزب (بلجيكا، هولندا)، أما القائمة "الحرة" فلا تعرف هذه الهيكلة المسبقة، هنا تترك الأحزاب للناخب عمل قائمته الخاصة، بل وإضافة أسماء من تلقاء نفسه (سويسرا).

**الاقتراع**

ترتبط الأساليب المختلفة للتصويت ارتباطاً وثيقاً بأساليب الترشح للانتخابات؛ أبسط هذه الأساليب هي أن لكل ناخب صوت واحد (اقتراع بصوت واحد)، أي أسلوب آخر للتصويت يستهدف تقوية نسبة الناخب والمرشح، ويحدث هذا عادة عندما يستطيع الناخب أن يعبر عن تفضيله لمرشح ما (الاقتراع التفضيلي) (كما هو الحال في فنلندا، ولوكسمبورج، والنمسا)، حيث يمتلك الناخب عدة أصوات (نظام التصويت بعدة أصوات): إما عدد أصوات على قدر عدد المرشحين في دائرة الانتخاب، أو عدد أصوات أقل عن عدد المرشحين (التصويت المحدود بعدة أصوات).

تزداد حرية الناخب – ومعها درجة تعقيد نظام الانتخاب – مع احتمال جمع أصواته كلها لنفس المرشح، أو توزيع أصواته لمرشحين على قوائم مختلفة (سويسرا)، كما أنه يجب التفكير أيضاً في إمكانية التصويت البديل، وذلك من خلال ذكر التفضيل الثاني والثالث ..إلخ. في حالة عدم فوز المرشح الذي حظي بالأفضلية الأولى للناخب، ولفذ هذا النمط بالارتباط مع القائمة "المفتوحة" في النظام الايرلندي – والمعروف بنظام "الصوت الواحد القابل للنقل"، كما أنه من الممكن تنفيذ أنماط الصوتين، كما هو الحال في نظام الانتخاب الألماني الفيدرالي – فيستطيع الناخب أن يعطي صوته الأول لمرشح في الدائرة الانتخابية، وبصوته الثاني يختار مرشحاً من قائمة حزبية.

إذا ما اتخذنا المعيار الفاصل الفارق في قاعدة القرار (الأغلبية أو النسبية)، فيمكن استنباط المكونات المختلفة وإمكانية توليفاتها الكثيرة كما يمكن وضعها في نظام أمثل.[٨]

جدول ٥: أنماط نظم الانتخابات

| الانتخاب بالأغلبية | الانتخاب النسبي |
|---|---|
| الانتخاب بالأغلبية النسبية في دوائر الانتخاب بمرشح واحد | الانتخاب النسبي في دوائر الانتخاب التي بها عدة مرشحين |
| الانتخاب بالأغلبية المطلقة في دوائر الانتخاب بمرشح واحد | الانتخاب النسبي مع التعويض وحاجز انتخابي |
| الانتخاب بالأغلبية مع تمثيل الأقلية | الانتخاب النسبي المشخصن وحاجز انتخابي |
| الانتخاب بالأغلبية في دوائر انتخابات صغيرة | الاقتراع بصوت واحد مع قابلية نقل هذا الصوت |
| الانتخاب بالأغلبية مع قائمة إضافية نسبية | الانتخاب النسبي النقي |

تحدد المكونات وتوليفتها صفة وطبيعة نظام الانتخاب، ويزداد التعقيد إن لم يُتبع منطق مستقيم لقاعدة القرار المعنية، ولكن يتم دمج مكونات ذات تأثير مختلف (قد يحدث حتى دمج لمكونات مضادة التأثير)، وهنا نكون بصدد نظم انتخابية معقدة، إذا كان تصميم نظم الانتخاب بغرض ربط المنطق النسبي مع الدوائر الانتخابية ذات المرشح الواحد، فنتحدث عن نظم انتخابية مركبة.

**نظم انتخابية معقدة:**

لتوصيف أدق لنظام الانتخاب، نود استخدام المثالين الآتيين لحالتي أسبانيا وأيرلندا. يثبت النظام الانتخابي الأسباني أن النظم النسبية يمكن أن يكون لها تأثير تركيزي كبير على النظام الحزبي، وبالتالي قد يكون لها عملاً نفس تأثير نظم بالأغلبية. من جهة أخرى، في حين يتبع النظام الأيرلندي توجهاً مشابهاً، إلا أنه يقوي من تأثير المواطن على تشكيلة البرلمان من خلال التصويت بنظام المفاضلة، والذي يخفف بعض الشيء من حدة التأثير غير النسبي الذي يظهر في نتيجة النموذج الأسباني.

**أ. الانتخاب النسبي في دوائر انتخابية بها عدة مرشحين في أسبانيا:**

الصفة الخاصة في نظام الانتخاب النسبي في أسبانيا هو أنه لا يتم انتخاب النواب الـ ٣٥٠ على المستوى القومي، وإنما في ٥٢ دائرة انتخابية تتطابق حدودها مع حدود المقاطعات الأسبانية، بحيث يُنتخب عن كل مقاطعة نائبين على الأقل. الاستثناء الوحيد هو المقاطعتان المعزولتان – كويتا و مليلا – حيث يتم انتخاب مرشح واحد من كلتا المقاطعتين من خلال نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية، أما باقي المقاعد الـ ٢٤٨، فهي توزع على المقاطعات طبقاً لعدد السكان؛ فنجد مثلاً أن بعض المقاطعات بها مقعدين، ومقاطعات أخرى بها ٣٢ مقعد (مدريد) و٣٣ مقعد (برشلونه)، أما المتوسط فهو سبع مقاعد لكل مقاطعة.

يوجد اختلاف في طريقة عمل النظام بين الدوائر قليلة السكان (كالدوائر الريفية) والدوائر كثيفة السكان. ففي بعض الدوائر تُقسم المقاعد وفقاً لمبادئ الانتخاب النسبي مع تطبيق أسلوب d'Hondt، ويُطبق حاجز

[٨] نوهلن – قانون الانتخاب ص ١٦٨ – ١٨١.

انتخابي مقداره ٣%. لا يُطبق هذا الحاجز إلا في الدوائر الانتخابية الأربعة الكبرى، لأن الحاجز العملي لمقعد في الدوائر الانتخابية الصغيرة أعلى من ٣% بكثير. نورد مثال التالي لمزيد من الإيضاح: إذا ترشحت ٤ أحزاب في دائرة انتخاب بها ٣ مقاعد، وحصل الحزب أ على ٢٧%، والحزب ب على ٢٦%، والحزب ج على ٢٤%، والحزب د على ٢٣%. هنا لا يحصل الحزب د على مقعد، ويكون حاجز الـ ٣ % غير مهماً لتوزيع المقاعد. يضاعف نظام d'Hondt التأثير الإيجابي على الأحزاب الكبيرة ويميزها، ويظهر هذا عندما ننظر إلى عدد الأصوات لكل مقعد والتي احتاجت إليها الأحزاب المختلفة في انتخابات عام ٢٠٠٨ (جدول رقم ٦).

جدول رقم ٦

نظام الانتخاب النسبي في دوائر انتخابية بها عدة مرشحين (مثال أسبانيا)

| | إجمالي الأصوات | | المقاعد | | عدد الأصوات لكل مقعد |
|---|---|---|---|---|---|
| الحزب | الأصوات | النسبة | العدد | النسبة | |
| PSOE | ١١٢٨٩٣٣٥ | ٤٣,٩ | ١٦٩ | ٤٨,٣ | ٦٦٨٠١ |
| PP | ١٠٢٧٨٠١٠ | ٣٩,٩ | ١٥٤ | ٤٤,٢ | ٦٦٧٤٠ |
| IU | ٩٦٩٩٤٦ | ٣,٨ | ٢ | ٠,٦ | ٤٨٤٩٧٣ |
| CIU | ٧٧٩٤٢٥ | ٣,٠ | ١٠ | ٢,٩ | ٧٧٩٤٣ |
| PNV | ٣٠٦١٢٨ | ١,٢ | ٦ | ١,٧ | ٥١٠٢١ |
| UPyD | ٣٠٦٠٧٩ | ١,٢ | ١ | ٠,٣ | ٣٠٦٠٧٩ |
| الاجمالي | | | ٣٥٠ | | |

تم فقط ذكر أهم الأحزاب

أي أن كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSOE، والحزب المحافظ PP احتاجا حوالي ٦٧٠٠٠ صوت في المتوسط للحصول على المقعد الواحد، وهو عدد مقارب إلى حد ما للعدد الذي احتاجته الأحزاب الإقليمية لكتالونيا والباسك – CiU و PNV – والتي غالباً ما تمثل أقوى الأحزاب في منطقتيهما، أما الأحزاب الأصغر حجماً على المستوى القومي – مثل الحزب اليساري IU والحزب الليبرالي UPyD – فاستطاعت بالكاد أن تحصل على مقاعد، وبعدد أصوات أعلى بكثير للمقعد الواحد.

جدول رقم ٧

تلخيص و عرض التأثير على تشكيل الأغلبية لنظام الانتخاب النسبي

في دوائر انتخابية بها عدة مرشحين (المثال: أسبانيا من ١٩٨٢ – ٢٠٠٨)

| السنة | الحزب الفائز | نسبة الأصوات (%) | نسبة المقاعد (%) | عدد المقاعد |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٢ | PSOE | ٤٨,٢ | ٥٧,٧ | ٢٠٢ |
| ١٩٨٦ | PSOE | ١,٤٤ | ٥٢,٦ | ١٨٤ |
| ١٩٨٩ | PSOE | ٣٩,٦ | ٥٠,٠ | ١٧٥ |
| ١٩٩٣ | PSOE | ٣٨,٨ | ٤٥,٤ | ١٥٩ |
| ١٩٩٦ | PP | ٣٨,٩ | ٤٤,٦ | ١٥٦ |
| ٢٠٠٠ | PP | ٤٥,٢ | ٥٢,٣ | ١٨٣ |
| ٢٠٠٤ | PSOE | ٤٢,٦ | ٤٦,٩ | ١٦٤ |
| ٢٠٠٨ | PSOE | ٤٣,٩ | ٤٨,٣ | ١٦٩ |

يظهر تأثير النظام الانتخابي على تشكيل الأغلبية عندما نُقارن نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الفائز مع نسبة المقاعد البرلمانية لنفس الحزب. كما هو واضح من جدول رقم ٧، استطاع حزب الـ PSOE أن يحصل على نسبة ٣٩،٦ % فقط من الأصوات في عام ١٩٨٩، إلا أن هذه النسبة مكنته من أن يحصل على نصف العدد الإجمالي للمقاعد، وهو ما تكرر ٤ مرات في الفترة من ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٨ (أي أن الحزب كان يحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية دون أن يحصل على أكثر من ٥٠% من الأصوات). يرجع هذا التأثير للطريقة غير النسبية التي يعمل بها النظام الانتخابي الأسباني في الدوائر الانتخابية الصغيرة.

**ب. نظام الانتخاب النسبي في دوائر انتخابية بها عدة مرشحين مع إعطاء صوت تفضيلي (أيرلندا):**

يشبه النظام الانتخابي الأيرلندي نظام الانتخاب النسبي في أسبانيا في الدوائر الانتخابية الصغيرة، ولكنه يتميز عنه بقابلية نقل الأصوات الفردية. الفكرة هنا هي تمكين الناخب من التأثير الفعال على اختيار المرشحين؛ صحيح أن الناخب في أيرلندا يكون له صوت واحد فقط، ولكنه يستطيع أن يقرر مصير صوته إذا لم يفز "مرشحه" صاحب التفضيل الأول.

يتم انتخب نواب البرلمان الأيرلندي الـ ١٦٦ من ٤٢ دائرة انتخابية، لكل منها ما بين ٣-٥ مقاعد، ويعتمد حجم الدائرة الانتخابية على عدد السكان، لذلك يجب إعادة وضع حدود جديدة للدوائر الانتخابية على فترات منتظمة. من حيث المبدأ يمكن أن نتوقع في أيرلندا – نظراً للدوائر الانتخابية الصغيرة – نفس التأثير غير النسبي للنظام الانتخابي كما هو الحال في أسبانيا، إلا أن هذا يتم تفاديه عملاً بواسطة نظام التصويت التفضيلي. فأيرلندا ليست بها قوائم انتخابية، ولكن يتم قيد كل المرشحين على بطاقة الاقتراع وفقاً للأبجدية، ويكون لكل ناخب صوت واحد، لا يدلي به لمرشح واحد فقط من خلال وضع علامة أمام اسمه، وإنما يقوم بتوضيح تفضيله، فيكتب إلى جانب اسم مرشحه المفضل رقم ١ (أي الاختيار الأول)، وإلى جانب مرشحه الثاني – أي الذي يلي الأول في الأفضلية – رقم ٢ ...إلخ، ثم يتم توزيع المقاعد داخل الدوائر الانتخابية على النحو التالي:

١. تُصنف بطاقات الاقتراع أولاً وفقاً للأفضلية الأولى، ويتم عدها.
٢. يتم التحقق مما إذا كان مرشح ما قد حصل على عدد الأصوات اللازمة للحصول على المقعد (الحصة الانتخابية) من خلال الأصوات التي أعطيت له كأفضلية أولى. الحصة الانتخابية المستخدمة في النظام الأيرلندي هي حصة Droop Q، ويتم حسابتها وفقاً للمعادلة الآتية: Q = (عدد الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد الممنوحة + ١) + ١. إذا جاوز المرشح هذه الحصة، توزع باقي الأصوات الزائدة بالتناسب على أصوات ناخبيه الذين وضعوه في الأفضلية الثانية.
٣. إن لم يصل أي من المرشحين للرقم الانتخابي المطلوب يتم شطب أسماء المرشحين الذين حصلوا على أقل الأصوات (كأفضلية أولى)، وتوزع أصواتهم بالتناسب على المرشحين الآخرين الذين حصلوا على صوت الأفضلية الثانية في نفس بطاقات الاقتراع – إلى أن يجتاز أحد المرشحين الحصة الانتخابية المطلوبة، في هذه الحالة توزع الأصوات الزائدة مرة أخرى بالتناسب على الأفضلية الثالثة (وتكون هذا الثالثة).

٤. يُكرر هذا الإجراء إلى أن يصل عدد كافٍ من المرشحين إلى الحصة الانتخابية المطلوبة، أو إلى أن يكون عدد المرشحين متساوٍ مع عدد المقاعد المتبقية.

فيما يلي مثال الدائرة الانتخابية لـ Doublin South-West أثناء الانتخابات الأيرلندية لعام ٢٠٠٧ لتوضيح كيفية عمل هذا النظام. كما هو موضح في الجدول رقم ٨، فقد تم حصر ٤١٦٥٢ صوت صحيح لانتخاب أربع مقاعد برلمانية، وبالتالي كانت الحصة الانتخابية Q وفقاً للمعادلة المذكورة أعلاه ٨٣٣١.

الجدول رقم ٨

**قابلية نقل صوت واحد (المثال ايرلندا ٢٠٠٧ Doublin South West)**

| | العد | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم المرشح | | عدد الأصوات | | | | | |
| | النقل | | فائض Lenihan | أصوات Kelly | فائض Hayes | فائض Rabitte | أصوات Murphy |
| Crowe (SF) | | ٥٠٦٦ | ١٠٠+<br>٥٠٧٦ | ١٠٧+<br>٥١٨٣ | ٢+<br>٥١٨٥ | ٤+<br>٥١٨٩ | ٥٧٧+<br>٥٧٦٦ |
| Davidson (GP) | | ١٥٤٦ | ٦+<br>١٥٥٢ | ١٠٣+<br>١٦٥٥ | ٧+<br>١٦٦٢ | ٤+<br>١٦٦٦ | ٥٦٨+<br>٢٢٣٤ |
| **Hayes (FG)** | | ٨٣٤٦ | – | – | ١٥– | – | – |
| | | | | ٨٣٤٦ | ٨٣٣١ | ٨٣٣١ | ٨٣٣١ |
| Kelly (Unh) | | ٤٣٤ | ٢٠+<br>٤٣٦ | ٤٣٦–<br>– | – | – | – |
| **Lenihan (FF)** | | ٨٥٤٢ | ٢١١–<br>٨٣٣١ | –<br>٨٣٣١ | –<br>٨٣٣١ | –<br>٨٣٣١ | –<br>٨٣٣١ |
| Murphy (SP) | | ١٥٨٠ | ٤+<br>١٥٨٤ | ٧٥+<br>١٦٥٩ | ٢+<br>١٦٦١ | –<br>١٦٦١ | ١١١١–<br>– |
| **O'Connor (FF)** | | ٧٨١٣ | ١٧٢+<br>٧٩٨٥ | ١١٧+<br>٨١٠٢ | ٤+<br>٨١٠٦ | ٣+<br>٨١٠٩ | ٣٣٠+<br>٨٤٣٩ |
| **Rabitte (Labour)** | | ٨٣٢٥ | ١٧+<br>٨٣٤٤ | –<br>٨٣٤٤ | –<br>٨٣٤٤ | ١١ –<br>٨٣١١ | –<br>٨٣١١ |
| أصوات غير قابلة للنقل | | | | ٣٤+<br>٣٤ | –<br>٣٤ | –<br>٣٤ | ١٨٦+<br>٢٢٠ |
| الإجمالي | | ٤١٦٥٢ | ٤١٦٥٢ | ٤١٦٥٢ | ٤١٦٥٢ | ٤١٦٥٢ | ٤١٦٥٢ |

المرشحون المنتخبون هم الذين كُتب أسمائهم بالخط الثقيل

تم ترشيح ٨ مرشحين: عضوان من الحزب الحاكم (FF)، وعضوان من الحزبين المعارضين الكبيرين (FG) وحزب العمال الايرلندي، و٣ مرشحين من الأحزاب الصغيرة (SF) و(GP) و(SP)، بالإضافة إلى مرشح مستقل. حصل Hayes (FG) وLenihan (FF) على الحصة الانتخابية المطلوبة من أول جولة. في الفرز (العد) الثاني للأصوات، تم توزيع الفائض الخاص بالمرشح Lenihan، وحصل بذلك Rabitte (العمال) على ١٧ صوت، ووصل بذلك كمرشح ثالث إلى الحصة الانتخابية المطلوبة. في الفرز (العد) الثالث، تم شطب

المرشح المستقل الخاسر ووزعت أصواته على الأفضلية التالية، إلا أنه لم يكن من الممكن توزيع ٣٤ صوت لأن الناخبين لم يبدوا أي أفضلية أخرى للمرشحين. ويتم توزيع الفائض الخاص بـ Hayes و Rabitte أثناء الجولة الانتخابية الرابعة والخامسة قبل أن يتم شطب المرشح الأضعف (Murphy) في الجولة الأخيرة، وبالتالي حصل المرشح O'Connor كمرشح رابع وأخير على الحصة الانتخابية المطلوبة.

هذا النظام الانتخابي يقلل من قوة التأثير غير النسبي للقواعد الانتخابية من خلال نظام التصويت التفضيلي، فتستطيع مثلاً الأحزاب التي تخطط الدخول في ائتلاف حكومي مع حزب آخر (وكان هذا هو الحال في ٢٠٠٧ ما بين حزب العمال وحزب FG) أن تطلب من ناخبيها إعطاء أصوات الأفضلية الثانية للحزب المخطط الدخول معه في ائتلاف، وبالتالي عدم إهدار الأصوات.

كما يستطيع المرشحون المستقلون من حين لآخر الوصول إلى الانتخاب كنواب، إذا استطاعوا الاستفادة من أصوات الأفضلية الخاصة بمرشحين آخرين، في حين أن الفرص ضئيلة للمرشحين التابعين لأحزاب قومية صغيرة دون ثقل في المناطق، ويتبين من الجدول رقم ٩ عدم وجود فروق كبيرة ما بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة من حيث عدد الأصوات المطلوبة للمقعد الواحد. أي أن العمل بأصوات الأفضلية يمكن أن يحيد من التأثيرات غير النسبية التي تظهر في نظام الانتخاب النسبي في الدوائر الانتخابية النسبية.

**الجدول رقم ٩**

**نسبة الأصوات و توزيع المقاعد في نظام الاقتراع بقابلية نقل الصوت الواحد**

| الحزب | الأصوات | | المقاعد | | الأصوات لكل مقعد |
|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | |
| FF | ٨٥٨٥٦٥ | ٤١،٦ | ٧٧ | ٤٦،٧ | ١١١٥٠ |
| FG | ٥٦٤٤٢٨ | ٢٧،٣ | ٥١ | ٣٠،٩ | ١١٠٦٧ |
| حزب العمال | ٢٠٩١٧٥ | ١٠،١ | ٢٠ | ١٢،١ | ١٠٤٥٩ |

ذكرت فقط الأحزاب الثلاثة الأهم

**النظم الانتخابية المركبة:**

في تاريخ قانون الانتخاب تنتمي الدوائر الانتخابية ذات المرشح الواحد إلى نظم الانتخاب بالأغلبية، وتظهر ما تُسمى بـ"نظم الانتخاب المركبة" من خلال ربط الدوائر الانتخابية الفردية بنظم الانتخاب النسبي، ومنها التشكيلات والتركيبات الآتية: نظام الانتخاب المتوازي، ونظام الانتخاب النسبي التعويضي بحاجز التخابي، و نظام الانتخاب النسبي المُشخصن المتصل أيضاً بحاجز انتخابي.

١) يربط نظام الانتخاب المتوازي المنطقين المختلفين لقاعدة القرار، أي أن هذا النظام يوزع نسبة محددة (النصف تقريباً) من المقاعد من خلال نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية ذات المرشح الواحد، أما النسبة الأخرى من المقاعد فتوزع بصورة منفصلة وفقاً لقوائم حزبية بنظام الانتخاب النسبي. يؤكد مصطلح "المتوازي" على الفصل ما بين النظامين أثناء حساب المقاعد للنظامين، ولا يتم حساب نتائج النظامين سوياً.

٢) في المقابل، تستهدف الفكرة الأساسية للنظام الانتخاب النسبي "التعويضي" (مع حاجز انتخابي) تسوية الأثر غير النسبي الناتج عن نظام الانتخاب بالأغلبية، وذلك من خلال توزيع مقاعد إضافية وفقاً للنظام النسبي. يستند هذا النظام بالتالي إلى نظام مرحلي بسيط: توزع المقاعد في المرحلة الأولى وفقاً لنظام الأغلبية، ثم يتم التعويض وفقاً للنظام النسبي، والتي لا يُسمح فيها عادة مشاركة الأحزاب الكبيرة التي شاركت في نظام الانتخاب بالأغلبية.

٣) أما الانتخاب النسبي المشخصن، فيدمج توزيع عدد محدد من المقاعد النيابية المباشرة – كما هو الحال في نظام الانتخاب المتوازي – في الدوائر الانتخابية ذات المرشح الواحد، مع مبدأ التمثيل الخاص بنظام الانتخاب النسبي، ولكن هنا تتم عملية حساب توزيع المقاعد، وهذه العملية الحسابية تؤدي إلى تعقيد كبير لهذا النظام الانتخابي، وبالتالي تستحق توضيحاً مدققاً من خلال النظام الانتخابي الألماني.

**النظام الانتخابي النسبي المشخصن (ألمانيا):**

يُنتخب البرلمان الألماني (البوندستاج) وفقاً لمبادئ النظام الانتخابي النسبي المشخصن، أي أن هذا النظام يدمج مكونات من النظام الانتخابي بالأغلبية والنظام النسبي لتفعيل المميزات الخاصة بكل من النظامين؛ يُستهدف من الانتخاب بالأغلبية تقوية العلاقة الشخصية والارتباط ما بين الناخب والنائب (المنتخب مباشرة) للدائرة الانتخابية المعنية، في حين أن الانتخاب النسبي أفضل من حيث معيار عدالة تمثيل كل الفئات والاتجاهات الاجتماعية المعنية وفقاً لحجمها وأهميتها. يُنتخب نصف عدد النواب مباشرة في الدوائر الانتخابية الفردية، أما النصف الآخر فيُنتخب من خلال قوائم الأحزاب في الولايات الفيدرالية الألمانية المختلفة، ويتسم النظام الانتخابي الألماني بهذا التقسيم الذي يعطي للناخب صوتين.

يعطي الناخب صوته الأول لمرشح فردي ما في دائرته الانتخابية، ويفوز المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات في الدائرة الانتخابية الخاصة به، ويُطبق هنا مبدأ نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية. أما الصوت الثاني للناخب فهو مخصص لقائمة الحزب في ولاية ما. هذا الصوت فاصل لتوزيع المقاعد النيابية وفقاً لنظام الانتخاب النسبي على المستوى الفيدرالي. تلخيصاً لهذا التوضيح، فإن الصوت الأول يحدد "وجه" البرلمان والصوت الثاني يحدد "ثقل ووزن" الكتلة الحزبية، وبما أن الصوت الثاني يحدد القوى السلطوية السياسية في البرلمان الألماني فهو الصوت الأهم، وتروج الأحزاب الصغيرة – التي لا تحظى كثيراً بفرصة الفوز بمقعد نيابي مباشر – على ملصقاتها أثناء الحملة الانتخابية بأن يُعطى لها "فقط" الصوت الثاني.

**جدول رقم ١٠: توزيع المقاعد على الأحزاب (دون عبء مقاعد إضافية) وفقاً لنظام Sainte Lague أثناء انتخابات البرلمان الألماني الاتحادي في عام ٢٠٠٩**

| | الأصوات الثانية | المنقسم المعدل | النتيجة | النتيجة بعد التدوير المعياري |
|---|---|---|---|---|
| CDU | ١١٨٢٨٢٧٧ | | ١٧٣،٤٤٨ | ١٧٣ |
| SPD | ٩٩٩٠٤٨٨ | | ١٤٦،٤٩٩ | ١٤٦ |
| FDP | ٦٣١٦٠٨٠ | ٦٨،١٩٥ | ٩٢،٦١٨ | ٩٣ |
| اليسار | ٥١٥٥٩٣٣ | | ٧٥،٦٠٦ | ٧٦ |
| الخضر | ٤٦٤٣٢٧٢ | | ٦٨،٠٨٨ | ٦٨ |
| CSU | ٢٨٣٠٢٣٨ | | ٤١،٥٠٢ | ٤٢ |
| الإجمالي | ٤٠٧٦٤٢٨٨ | | | ٥٩٨ |

يتم حساب توزيع المقاعد في البوندستاج الألماني منذ ٢٠٠٩ وفقاً للإجراء الحسابي بنظام القواسم مع التدوير المعياري (عملية حساب وفقاً لـSainte Lague). يعرض جدول رقم ١٠ البيانات الأساسية لعملية الحساب: لا يتم الالتفات إلى الأحزاب التي حصلت إما على اقل من ٥% من الأصوات على المستوى الفيدرالي أو التي حصلت على أقل من ٣ مقاعد مباشرة (حاجز المقعد النيابي الأساسي)، حيث أن الـ ٥% أو الـ ٣ مقاعد هي الحواجز الانتخابية للنظام. كثيراً ما يُناقش بند الحاجز الخاص بـ٥الـ%، حيث يرى النقاد أن رغبة الناخب الذي اختار الأحزاب التي لم تستطع تجاوز هذا الحاجز تُزيف لعدم تمثيل المرشحين الذين تم اختيارهم من قبل هؤلاء الناخبين، أما المؤيدون لهذا الحاجز فرأيهم أنه يساهم في تحقيق الاستقرار، لأنه يحد من عدد الأحزاب في البرلمان (على عكس الحال فيما مضى والذي كان يشهد تفتت كبير للأحزاب الممثلة في البرلمان)، وبالتالي يسمح بأغلبية مستقرة، كما يُصعب على الأحزاب الراديكالية دخول البرلمان. في المقابل، أثبت حزب الخضر الذي زادت قوته في الثمانينات من القرن العشرين أن حاجز الـ ٥% يمكن التغلب عليه من قبل التجمعات السياسية الجديدة.

بعد أن يتم توزيع مقاعد البرلمان على الأحزاب على المستوى الفيدرالي في خطوة أولى تأتي الخطوة التالية، وهي توزيع المقاعد لكل حزب على قوائم انتخابهم بمساعدة عملية القواسم المرتبطة بالتدوير المعياري، المعيار الأساسي هنا هو عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في كل ولاية فيدرالية، وتُطرح المقاعد المباشرة من الرقم المحسوب للمقاعد، وتوزع المقاعد المتبقية من خلال قائمة الولاية المعنية.

تُعتبر المقاعد الإضافية (الزائدة) حالة خاصة بالنظام الانتخابي الألماني، وتظهر هذه المقاعد النيابية عندما يفوز حزب بدوائر انتخابية فردية في ولاية فيدرالية أكثر عن ما يحق لها وفقاً لعدد المقاعد التي فاز بها عن طريق القوائم. في هذه الحالة يحتفظ المرشحون الفرديون الفائزون بمقاعدهم النيابية، و يزيد العدد الإجمالي للنواب بمقدار هذه المقاعد الإضافية. يمكن أن تغير المقاعد الزائدة نسب الأغلبية عندما يحصل حزب أو ائتلاف على الأغلبية من خلال المقاعد النيابية الإضافية – الوضع الذي لا يكون واقعاً إذا لم تُضف هذه المقاعد الإضافية. لم يحدث هذا الموقف بعد على المستوى الفيدرالي في ألمانيا، ولكن استطاعت بعض الأغلبيات البسيطة من توسيع قاعدتها من خلال المقاعد الإضافية.[٩]

### ٤. تقييم نظم الانتخابات

يعتمد تقييم النظم الانتخابية في المقام الأول على المعايير التي يُستند إليها في التقييم. المناقشات الطويلة عن مميزات وعيوب نظم الانتخاب النسبية والأغلبية أظهرت أن هذا التساؤل لا يمكن أن يُحسم على مستوى الأفكار الفلسفية، بالسؤال عما هو النظام الانتخابي الأكثر "عدالة"، فهذا لا يساعد كثيراً في الرد على السؤال الخاص بالعناصر التي تكون متوفرة في نظام انتخابي أمثل. يمكن أن نفرق أثناء مناقشة المبادئ ما بين تطبيق النمطين الأساسيين لقاعدة قرار الأغلبية والنسبية، وتأثيرها على نظم الأحزاب، ويمكن الاستنتاج من

---

[٩] تواجد إجمالي ٢٤ مقعد إضافي في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩.

الجدول رقم ١١ أولاً أن قواعد القرار تؤثر في اتجاهات مختلفة، وأن هذه الاتجاهات يمكن أن تقوي أو تُضعف بحسب تفصيلات كل نظام انتخابي، ومن هذا فإن الأمر الحاسم للحكم على نظام انتخابي هو التصميم الفعلي له.

الجدول رقم ١١: التأثيرات المحتملة للانتخاب النسبي و انتخاب الأغلبية

| | نظام الانتخاب بالأغلبية | نظام الانتخاب بالنسبة |
|---|---|---|
| نظام الحزبين الإثنين | + | - |
| نسب أغلبية ثابتة في البرلمان | + | - |
| أوضاع غير نسبية عند تحويل الأصوات لمقاعد | + | - |
| حكومات ائتلافية | - | + |
| تفضيل تداول السلطة | + | - |
| المسئولية السياسية | + | - |
| التمثيل الشامل | - | + |
| فرص لتوجهات سياسية جديدة | - | + |

يمكن أن نستكمل تمييز هذه النظرة الثانية من خلال الرجوع إلى المهمة الديمقراطية للانتخابات[١٠](أنظر البند رقم ١ في أول المقال). يُستخلص من تحديد المهام الديمقراطية العامة ضرورة وجود أداء لنظم الانتخابات على مستويين؛ على مستوى الدولة والمجتمع، وعلى مستوى السياسة والمواطن. فإذا تحدثنا عن المستوى الأول، فنتحدث عن تكوين حكومة مستقرة (أي مهمة التركيز)، وأيضاً عن تمثيل قاعدة عريضة لمجموعات اجتماعية (أي مهمة التمثيل)، أما المستوى الثاني فنتحدث هنا عن تأثير المواطن على اختيار الفاعلين السياسيين (مهمة الانتقاء)، بالإضافة إلى شفافية تأليف السلطة، وتوزيع السلطة من خلال الانتخابات (مهمة الشفافية).[١١]

طبقاً لهذا الأساس، يمكن تقييم نظم الانتخابات من حيث استطاعتها للوساطة ما بين هذه المهام المختلفة المتصارعة؛ فمن المفترض أن تُنتج الانتخابات حكومة مستقرة (مهمة التركيز)، ولكن أيضاً معارضة حقيقية تمتلك القوة الكافية لتكون بديلاً فعلياً (مهمة التمثيل)، وإلا يضيع زخم الاختيار أثناء الانتخابات ليصبح تزكية فقط. يرتبط وجود بديل حقيقي كذلك مع المطلب بأن يكون للمواطن إمكانية التأثير المباشر على الفاعلين السياسيين، و أنه لا يحدد بَدَل الأحزاب فقط، ولكن أيضاً وجهها (مهمة الاختيار). نجد مثلاً أن نظم الانتخاب النسبي تعزز مهمة الاختيار على حساب مهمة الشفافية. ولا يجب أخذ هذا ببساطة، حيث أن الشفافية والوضوح من المقومات الأساسية لمد المواطنين بالثقة في نظامهم الانتخابي، وعدم معرفة كيفية إتمام أغلبية ديمقراطية قد تؤدي إلى التشكيك في نتيجة الانتخابات، وهذا لا يشير فقط إلى تقنيات ترجمة الأصوات إلى المقاعد، وإنما أيضاً فهم الوضع السياسي العام: إذا كان ائتلاف 'الخاسرين' ما زال قادراً على تشكيل الحكومة، في حين أن الفائز في الانتخابات تضيع فرصته في الحكم - فهذا يضع شرعية نظام الانتخاب عاجلاً أو آجلاً على المحك.

---

[١٠] شرعية النائب، تقييد السلطة السياسية من خلال المجالس التشريعية والانتخابات، استجابة متخذي القرار السياسيين وتفاعل وتبادل السلطة ما بين الحكومة و المعارضة.

[١١] فارن نوهلن، حق الانتخاب ص ١٥٧ – ١٥٩، و يقترح نوهلن ٥ عناصر للتقييم ويُضيف إلى الأربع عناصر المذكورة عنصر الشرعية، ولكن يُعتبر هذا العنصر في المقال كناتج لعناصر التقييم الأربعة الأخرى.

نظراً للعلاقة المتوترة ما بين التوقعات المختلفة الموجهة نحو نظم الانتخابات، فإن إيجاد الحل "المثالي" يعتبر درب من الخيال، ويعتمد كل شيء على أسلوب التأثير الناتج عن نظم الانتخابات، والتي تتأثر بدورها في المقام الأول بالظروف الاجتماعية، التي تعتمد على الأخص على هياكل النزاع داخل المجتمع.[١٢] يُضاف إلى ذلك أن كثير من القواعد التي يتم الانتخاب وفقاً لها غالباً ما تمثل حلاً وسطاً، أو تسوية لوضع تاريخي ما، وتكون متأثرة بالاهتمامات والمصالح المختلفة للأحزاب المعنية.

**الانتخابات التأسيسية:**

لا تعتبر نظم الانتخابات فقط أدوات للوصول للسلطة السياسية – أي الحصول بطريقة ديمقراطية على السلطة أو الحفاظ على السلطة أو استبدال السلطة – وإنما هي أيضاً ناتج السلطة السياسية، ولا تولد هذه النظم في فراغ من السلطة، ولكن تولد من خلال العملية السياسية نفسها. هذه العلاقة ذات أهمية محورية للمجتمعات التي تمر بعملية تحولات سياسية، ويمكن استنتاج الآتي من الحركات الثورية في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ /١٩٩٠:

١. أن الانتخابات التأسيسية – أي الانتخابات الأولى التي لبت معايير الانتخابات الحرة والعادلة بعد التحول الديمقراطي – ليست مهمة فقط لتطوير النظام السياسي[١٣](خاصة النظام الحزبي)، ولكن أيضاً لتطوير النظام الانتخابي نفسه،[١٤] فكثيراً ما تمثل هذه الانتخابات التأسيسية قرار أولي حاسم لاستخدام نموذج محدد والذي يتم إصلاحه وتعديله مع الوقت، ولكن غالباً في نفس الإطار أو المسلك الذي تم البدء به.
٢. إن تكوين النظم الانتخابية يُحدد في المقام الأول من خلال نوع العملية الانتقالية[١٥] أو بتعبير آخر: تصميم النظام الانتخابي وفقاً لوضع مصالح النشطين الذين تطوروا أثناء فترة التغيير إلى نُخب سياسية، وبالتالي فمن المهم من وجهة النظر العملية أن يُحلل الموقف بدقة قبيل الانتخابات التأسيسية، هذا التحليل يوضح نوع الانتقال ويوضح الحسابات السياسية التي ترتبط بتأسيس نظام انتخابي محدد. ولاستكمال هذه النقطة نقدم بعض الملاحظات عن فترة التغير في أوروبا الشرقية التي قد تُسهم في تدقيق النظر إلى الموقف المصري.

يفرق الأدب الانتخابي ما بين ٣ أنواع من العمليات الانتقالية: "التغيير"، و"الاستبدال"، والتغيير الاستبدالي (transformation, replacement, transplacement).[١٦] يعني الانتقال "كتغيير" هذا التوجيه والقيادة لتغيير النظام "من فوق"، وتكون الأطراف الفاعلة هي المصلحين لحكم النظام القديم الذين استطاعوا فرض

---

[١٢] الأساسيات لتطوير النظم السياسية في أوروبا: مارتين لوبسيت/شتاين/روكان.

[١٣] جوليرمو أودونيل/ فيليب شميترس: الانتقال من الأحكام الاستبدادية ، الكتاب الرابع: الاستنتاجات التجريبية بخصوص الديمقراطيات غير المؤكدة، لندن ١٩٨٦.

[١٤] أنظر كيمو كوزيلا: النظم الانتخابية التأسيسية في أوروبا الشرقية ١٩٨٩ – ١٩٩١ في: جوفري بريدهام / تورتو فانهانين: التحول إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية، لندن ١٩٩٤ ، ص ١٢٨ – ١٥٠.

[١٥] هنا بالتفصيل في ديتر نوهلين / ميريانا كازابوفيتش: النظم الانتخابية وتغيير النظام في أوروبا الشرقية، ١٩٩٦ ، ص ٤٦.

[١٦] قارن صامويل هانتجتون: الموجة الثالثة، التحول إلى الديمقراطية في أخر القرن العشرين، لندن، باب ٣.

إرادتهم على الدوغماتيين، ونُذكر هنا أمثلة دول البلطيق، والبلقان، ومولدوفا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، وروسيا، باستثناء قلة استخدم فيها ممثلو الحكم القديم سلطة التصميم والتشكيل في مسائل النظام الانتخابي لتثبيت نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة. الفيصل في هذه الإستراتيجية هو السعي لاستخدام المميزات التنظيمية لهياكل الأحزاب المنتشرة في كل أنحاء الدولة ضد المنافسة التي كانت معاقلها غالباً محدودة على المراكز السياسية. كان الغرض أيضاً هو استغلال ميزة المصلحين المعروفين في تنافس "رجل لرجل" بدلاً من وضعهم على قوائم حزبية مجهولة. وأخيراً كان من المستهدف للنظام الانتخابي الفردي – بتأثيره القوي نسبياً على التركيز – زيادة الفرص لمنع مشاركة المعارضة من خلال ضرورة تكوين ائتلافات. لم يُلبي النظام الانتخابي بالأغلبية المطلقة مساعي وآمال النُخبة القديمة إلا في أضيق الحدود، ولا يُستخدم هذا النظام الانتخابي اليوم إلا في الدول التي استطاعت فيها الأحزاب الشيوعية –أو المنظمات التالية و التابعة لها – الحفاظ على سلطتها، واستُبدل هذا النظام في الدول الأخرى بنظم الانتخاب المركبة أو بنظم الانتخاب النسبي.

أما في إطار الانتخابات التأسيسية، فإن نظام الانتخاب المتوازي هو مؤشر للنوع الانتقالي للتغيير الاستبدالي: فمن صفاته المواجهة العلنية ما بين النخبة القديمة والجديدة، بالإضافة إلى ضرورة المفاوضات على "موائد مستديرة" وتنظيم تغيير النظام سوياً. الأمثلة هنا هي في المقام الأول بولندا، والمجر، وبلغاريا؛ في هذه الحالات، يكون تكوين هيئات سياسية نتيجة لتنازلات سياسية، ولا يُستثنى من ذلك كثيراً النظام الانتخابي. في حين أن السلطة القديمة تؤيد الانتخابات بالأغلبية المطلقة – وذلك للأسباب المذكورة سابقاً – فإن التجمعات المعارضة المختلفة تسعى لنظام الانتخاب النسبي. أظهر نظام الانتخاب المتوازي في هذا الوضع أنه الحل الوسط الذي يمكن تنفيذه، ولاقت النظم الانتخابية المُركبة – مع توطيد الديمقراطية – إقبالاً في دول أخرى. ولكن لا تتساوى التأثيرات على النظام الحزبي في كل البلاد، بل يجب تمييز مجموعتين وهما المجموعة التي لها تأثير غير نسبي عالٍ، والمجموعة التي لها تأثير غير نسبي منخفض.[١٧]

أما النوع الثالث لتغيير النظام، فيخاطب الحالات التي استسلمت فيها النُخبة القديمة واستُبدل نظام الحكم الشيوعي من البداية بنظام ديمقراطي (استبدال – Replacement). وهو ما حدث على الأخص في رومانيا، وتشيكوسلوفاكيا (أي التشيك وسلوفاكيا). في هذه الحالات، اتُبع من البداية هدف التمثيل الكامل للمجموعات الاجتماعية السياسية دون خوف من النظام البديل من قِبَل الأحزاب الشيوعية، وهذا هو سبب نجاح الأنماط المختلفة لنظم الانتخابات النسبية في هذه الدول.

يُلاحظ في مُجمل العمليات الانتقالية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وجود علاقة وطيدة ما بين أسلوب تغيير النظام ونوع النظام الانتخابي، كما أن العدد الأكبر من هذه الديمقراطيات اتبع نظم الانتخاب المُركبة أو نظم الانتخاب النسبي كنمط للانتخاب.

---

[١٧] فارن نوهلن / كازاموفيتش : نظم انتخابية ، ص ١١٦.